

الجيش البريطاني خدمة عدد من جنوده بعد نشر تقرير عام يدينهم بتعذيب عنيف وجبان أدى إلى قتل المواطن العراقي بهاء موسى، خلال احتجازه من قبل القوات البريطانية.

وذكرت صحيفة "الجارديان"، أن وزير الدفاع البريطاني، ليام فوكس، علق على صدور التقرير قائلاً: "إن هذه التحقيقات تشير القلق في وزارة الدفاع بالنظر إلى قضايا أخرى تخص مزاعم بانتهاك حقوق عراقيين".

وقالت الصحيفة، إن فوكس أقر ولأول مرة بأن الوزارة قد تقاضى مزيداً من جنودها، مضيفاً: "أنه إذا ثبت أن أي جندي أو جندياً مهما كانت رتبته العسكرية خان المبادئ والقيم التي يدافع عنها البلد، والمعايير التي نعتز بها سيكون عرضة للمساءلة".

وأشارت، إلى أن المدعين العامين العسكريين من دائرة الادعاء العام (واس) سيكونون مسئولين عن دراسة أي قضايا مرفوعة ضد أولئك الذين ما زالوا يرتدون الزي العسكري.

بينما أكد رئيس الأركان البريطاني، بيتر وول، أن الجيش سيحقق في إمكانية إخضاع آخرين للمجالس التأديبية على ضوء نتائج التحقيق الذي قاده وليام كايج بشأن الساعات الأخيرة، من حياة بهاء موسى في البصرة عام 2003.

وأضاف وول، إن التحقيق ألقى بظلال سوداء على سمعة الجيش البريطاني، ومن بين الإجراءات التأديبية الفورية التي تم اتخاذها ضد الجنود المتورطين في انتهاك حقوق المحتجزين تعليق خدماتهم.

فيما قالت "كارلا فرستمان"، مدير مجموعة الحقوق المدنية التي تدعم التعويض لضحايا التعذيب: "إنه ولوقت طويل قالت الحكومة، ووزارة الدفاع والجيش إن ما حدث عام 2003 كان نتيجة لبضعة تفاحات فاسدة ومع ذلك، فإنه بات من الواضح الآن أنه كانت هناك مشاكل أوسع بكثير، وأن قتل موسى نتيجة جاء كنتيجة لفشل كامل من قبل الحكومة، وزارة الدفاع، والجيش لمنع التعذيب".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 09/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com